عصر التعاون

هذا عصر التعاون بين أمم العالم باختيارها أو بغير اختيارها.

لأن ضرورات التعاون العالمية قد أصبحت محسوسة بارزة فى كل علاقة بين أمة وأمة ، ولأن وسائل التعاون تزداد وتنتشر فى المواصلات والمعاملات . ويمكن أن يقال بغير حرج إن الشعور بضرورات التعاون العالمى لم يبلغ فى زمن من الأزمان ما بلغه فى هذا الزمن ، ويمكن أن يقال كذلك إن وسائله الميسرة له بتقارب المواصلات واشتباك المعاملات لم تتوافر فى حقبة ماضية كما توافرت فى الحقبة الحاضرة . أو يمكن أن يقال إن أسباب التعاون العالمى فى القرن العشرين قد أصبحت من الأسباب الطبيعية القسرية ، وإن الحوائل دون التعاون تدخل فى عداد العوامل المصطنعة التى يدبرها الساسة مع حسن النية أو سوئها ، فمن كان منهم حسن النية فهو يعتقد أنه يعطل التعاون فى الآونة الحاضرة لأنه يعمل لتحقيق التعاون الدائم فى مستقبل غير بعيد ، ومن كان منهم سيء النية فهو يخشى على منصبه أو على حياته من تغيير النظم الحكومية التى يستند إليها ، ويغالط نفسه ليزعم أن التعاون العالمى حلم من الأحلام لا يصدق فى هذا الحين ولا بعد حين .

إلا أن عوامل التعاون العالمى أقوى وأكبر من هذه العوامل السياسية ما كان منها عن نية حسنة أو عن نية سيئة :

فهى أقوى لأنها عوامل طبيعية متأصله تدفع الأمم فى طريقها وتقاوم الدوافع التى تعارضها ومنها تلك العوامل السياسية المصطنعة .

وهى أكبر وأعم وأظهر ، لأنها تأتى من جوانب كثيرة ولا تنبعث من جانب واحد ، ويوشك أن تكون المعارضة لها سبباً من أسبابها التى تعجلها ولا تعطلها ، كأنها الحرية التى قيل بحق أن كل مايعمل لها أوضدها يساعدها على السواء .

وكفى من أسبابها الطبيعية القاسرة أسباب المواصلات وأسباب المواصلات ، فما من مكان على الكرة الأرضية فى هذه السنوات ينعزل عن سائر الأمكنة عليها ، فلا يتصل بها من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ولا يسمع أنباءها ساعة بعد ساعة على أجنحة الأثير ، ولا يعرف عنه ما يريده من المعارف العامة التى كان آباؤنا وأجدادنا يجهلونها عن أقرب مكان .

وأسباب المعاملات كأسباب المواصلات بل أشد منها توثيقاً لعلاقات التضامن المقصور وغير المقصور ، فما من أزمة من أزمات السياسة التجارة أو الصناعة تصيب إحدى الأمم فى أقصى الأرض ثم تمر بغير أثر ما فى الطرف الآخر

من الكرة الأرضية ، ، ويأتى هذا الأثر عاجلا أو آجلا ومقصوراً أو غير مقصور ، ولكنه يأتى بغير مراء ويحمل فى طياته دواعى الاهتمام به وتبعات عقباه .

وقد كان تسعة أعشار الكرة الأرضية كما مهملا لا يسمع له رأى ولا تقبل منه شكاية ، وكان عشر الكرة الأرضية على الأكثر هو الذى يبرم وينقض فى أمور العالم بغير مراجعة ولا شعور بالحاجة إلى المراجعة .

كانت أمة تفصل فى شئون مائة أمة ، كما كان فرد يفصل فى شئون مئات الأفراد .

فتغيرت هذه الحالة فى سياسة العالم بعد أن تغيرت فى سياسة كل أمة على حدة ، وتعوّد الحكام المسلطون زمناً طويلا أن يراجعوا أبناء قومهم فى شئون حكومتهم ، فلما تعودوا ذلك لم يصعب عليهم أن يسمعوا الآراء والشكايات من أمم العالم التى كانوا لا يستمعون منها إلى رأى ولا شكاية ، وكأنما جاءت حكومة الشورى فى الأمم القوية لتعويد السادة المتغطرسين أن يقبلوا المشاركة فى الأمور العالمية من جانب الشعوب المهملة المزدراة كما قبلوا المشاركة فى الأمور القومية من جانب الهمل المنسيين بالأمس أو قبلوا الخضوع لهم كلما رجحت كفتهم فى مجالس النيابة ومجالس الوزراء .

وقد كانت الأمم المنسية بالأمس تقاد إلى الحروب والمنازعات معصوبة

الأعين مكتوفة الأيدى الا حيث تضرب بها فى طاعة السادة المستعمرين ، فكان التعاون العالمى ضرباً من المستحيل فى هذه الحالة لأن قضاء الحرب والسلم كان يومئذ من شأن أمة واحدة أو أمتين تتفاوتان على القلة والسيادة وتسوقان غيرهما من الأمم بغير مراجعة ولا مشورة ، فأما الضرب من المستحيل اليوم فهو أن تساق الأمم الصغيرة بأمر أمة واحدة أو أمتين ، لأن هذه الأمم الصغيرة تملك على الأقل بعض مسالك المواصلات وبعض موارد التموين وبعض ينابيع الوقود التى لا غنى عنها فى توفير الثروة الصناعية أو توفير أدوات التصر بين المتقاتلين ، وإذا كان للتعاون العالمى عدو مبين فهو حب السيطرة على الأمم وإمكان هذه السيطرة بوسائل المال والسلاح ، فإذا تعذرت هذه السيطرة على أمة واحدة فقد ذهبت آفة كبيرة من الآفات التى تصيب التعاون العالمى فى الصميم .

لقد أصبح هذا التعاون العالمى ضرورة قاسرة بما سبقه من تمهيد المواصلات المتقاربة وللمعاملات المشتبكة ، وبما انتهى إليه فى المرحلة الحاضرة من دخول الأمم الصغيرة فى ساحة السياسة العالمية ، فلا طغيان للقوى ولا إهمال للضعيف ، ولا يكاد القوى يستطيع وحده إشعال نيران الحرب العالمية إلا كما يستطيعه الضعيف الذى يركب رأسه ويقتحم الهجمة الوبيلة فى غير أوانها ، فإذا كان الأقوياء والضعفاء لا يتساوون فى الثروة والسلاح فلعلهم متساوون فى القدرة على الخطر وفى القدرة على أسباب

الهزيمة ، وكلتا القدرتين لا تقل فى أوانها المقدور عن قدرة المال والسلاح .

* * *

إن هذه الأطوار كلها من معالم العصر الحاضر التى تتفق الأقوال على وجهتها العالمية ، أو تتفق الأقوال على اعتبارها من العاملات المحسوسة البارزة على اتجاه الأمم إلى التعاون العالمى والصلة العالمية ، ولكننا نذهب إلى عقيدة لا تتفق هذا الاتفاق يؤمن بها أناس ويشك فيها آخرون ، وخلاصة هذه العقيدة أن الوجهة العالمية فى العصر الحاضر نتيجة لازمة لأطوار التاريخ فى العصور الماضية ، وأن وحدة الإنسانية غاية تتلاقى لديها حركات التاريخ من مسالك شتى ، فما من حركة يبدو لأول نظرة أنها حركة نضال وخصومة إلا انتهت عقباها إلى التقريب بين جوانب العالم الجغرافية وجوانبه الفكرية ، وما من حادثة كبرى تترك الأمم فى عزلة كالعزلة التى كانت تحتويها من قبلها ، وكل معركة طاحنة يحسبها المؤرخون من أطوار العداء والقطيعة إلا وهى فى النهاية خليقة أن يحسبها المؤرخون أنفسهم حلقة محكمة من حلقات الاتصال والقربى .

ولنذكر فى هذا السياق حروب فارس ومصر وحروب فارس واليونان وحروب الدولة الرومانية وحروب الاسكندر المقدونى ثم حروب الدول العربية والدول التركية وفى خلالها الحروب الصليبية وحروب الاستعمار .

ولنذكر أن الرحلات والكشوف قد نجمت من هذه الحروب والمنازعات ، وأن شطر العالم الغربى كان خليقاً أن يبقى فى عزلته وراء بحر الظلمات لولا الحروب الأسيوية الأوربية ، وأن مملكة ابن السماء — وهى قارة كالقارة الأمريكية فى اتساعها — كانت خليقة أن تبقى فى عزلتها وراء السد الذى أقامته حولها لو لم تضطرها صدمات الاستعمار أن تفتح أعينها على الدنيا الخارجية .

والأمر الثابت أن كل حرب من حروب المشرق والمغرب كارثة من كوارث العداء والقطيعة .

ولكن الأمر الأثبت منه أن هذه الكارثة لم تدع أمم العالم المعمور فى عزلتها التى كانت عليها .

وأى حركة من تلكم الحركات الجلى لم تفتح أبوابا كانت مغلقة ولم تشرع طرقاً كانت مهملة ولم تقبعها معاملة كانت ممتنعة ولم توسع خريطة العالم المعمور أو تحطم ما بين أجزائها من الحواجز والحدود ؟

ولم ترتبط الأسلحة قط بالحروب والعداوات من جانب واحد إلا ارتبطت بصناعات السلم ووسائل « المواصلات » من جوانب شتى .

فالحصان والعجلة والسفينة المنيعة ومصانع الحديد والطيارة والقذيفة الذرية تقترن سنة أو سنوات بالحروب وتقترن على طول السنين بالصناعة ووسائل الاتصال والمعاملة .

ونكاد نقول إن كل اختراع مستخدم في القتال يأتى فى الأوان لاستخدامه فى السلم قبل بطلان المخترعات التى كانت مستخدمة فيه من قبله .

فالطاقة الذرية تأتى يوم أوشكت طاقة الوقود أن تنفد وأوشكت الأمم الضعيفة أن ترفع عن كواهلها نير التسخير وأن تدفع عن بلادها جيوش الاستعمار وشباك الاستغلال .

والطيارة جاءت بها الحرب فى أوانها يوم أصبحت لها فى المواصلات العالمية وظيفة لا تؤديها الباخرة وسكة الحديد .

والمصنوعات الحديدية أخرجتها عدة المدفع إلى عالم لم يكن ليستغنى عنها بالخشب ولا بالحدائد التى يقدر عليها كير الحداد أو أصحاب الصناعة التى تقوم عليه .

وليس معنى ذلك أن الحروب نعمة نتمناها ونقدر فوائدها كما نختارها حين نختارها . فقد تكون المصيبة فيها على من جناها ولا تكون معها الفائدة التى تجنيها الدنيا من ورائها .

نعم ، ليس معنى ذلك أن الحروب نعمة نتمناها ، وإنما معناه أن التعاون العالمى هو النعمة الغالية التى نشتريها بهذا الثمن ونتعزى بها عن خسائره وبلاياه ، وكأنما الحروب شدائد الحياة التى يجربها الجاهل

فيستفيد الحكمة من تجاربها ، ولكنه لا يسعى إليها من أجل ذلك ولا يعرف ما يأخذه منها وما يفقده فيها .

* * *

إننا لا نخوض فى مجاهل الخيال حين نقول إن الحاضر نتيجة الماضى ، وإن الكون بنية واحدة قائمة فى الماضى والحاضر والمستقبل ، عاملة فى الماضى والحاضر والمستقبل ، متصلة المقدمات والنتائج فى الماضى والحاضر والمستقبل ، وليست أشتاتاً من المبعثرات تؤخذ يوماً يوماً أو سنة سنة أو جزءاً جزءاً بغير اتصال بين ما كان وما يكون ، ولا يجوز أن يجهل أحد أن أعمال الأحياء تجرى وفاقاً لطبائع الحياة وأن طبائع الحياة لا تبتدىء فى هذه الساعة وأنها لا تبتدىء حين تبتدىء لتنسخ أو تلغى بعد هنيهة كأنها غير مسبوقة وغير ملحوقة وغير مجتمعة فى وجود واحد و بنية كونية واحدة .

ولا يجوز لأحد أن يجهل أن عمر النوع الإنسانى ممتد من الأمس البعيد إلى الغد البعيد ، وأن مراقبة أطوار هذا العمر ليست ضرباً من الخيال بل هى الواقع المشهود مبسوطاً فى ألوف السنين بدلا من حصره فى عام أو عامين وفى حقبة أو حقبتين ، وليس ضرباً من الخيال أن يقال إن كيان الإنسان الناضج ملحوظ فى كيان الخلية أو البويضة التى لا تراها العين . وقد قال الثقات من علماء الذرة إن الحياة كلها ملحوظة فى الذرة قبل أن تكون ملحوظة فى خلية التوليد ، وكتب اينشتين وهو من أكبر

علماء الذرة — خطاباً إلى صديقه محسام Muhsam يقول فيه وقد ناهز السبعين : « إنه ما على الإنسان إلا أن يفكر فى الحياة — كى يشعر فى أعماقه بمقدار الفجاجة البدائية التى تتسم بها كل علومنا . إذ أن الحياة مقدرة فى الذرة كما هى مقدرة فى الخلية المولدة ، وإن أسرار الكون كله مودعة فى طيات أدنى طبقة من طبقات الوجود » .

فلا حاجة إلى الخيال لتقرير الواقع فى أطوار النوع الإنسانى ، ولا حاجة إلى غير المشاهدة الحسية لمتابعة التاريخ دوراً بعد دور ، بل ليس بنا من حاجة إلى أكثر من رسم خريطة الكرة الأرضية حقبة بعد حقبة لنعلم أنها تتقارب بالمواصلات وتتقارب ، وأن العالم الذى يشتبك بالحروب يشتبك بعد حين بعلاقات المعيشة أو علاقات الحياة .

ومع هذا نقول إننا نعتقد أن الوحدة العالمية اليوم نتيجة مقدرة لأطوار التاريخ الماضية ، ونقول فى الوقت نفسه إنها عقيدة يوافقنا عليها أناس و يشك فيها آخرون ، وأنها الواقع المحسوس الذى لا شك فيه فهو هذا الاشتباك بين أنحاء العالم المعمور .

وهذا « التضامن » بين أجزائه فى جرائر النزاع أو جرائر الوفاق ، ووحدة العالم كوحدة البنية الحية لا تثبت بامتناع الاضطراب فيها ، بل تثبت بالتضامن بين أعضائه عند وقوع هذا الاضطراب ، فإذا

أصيب عضو من أعضاء الجسد تداعى له سائر الأعضاء .

* * *

وهذه الرسالة التى نقدمها تبحث فى الوحدة العالمية من طريق التعاون على المعاملات الاقتصادية ، وينتهى مؤلفها إلى رأى أخير مفاده أن الوجهة — أو القبلة — ماثلة أمام الأعين وأنها ينبغى أن تقصد أولا ليصل إليها القاصدون المتفقون على الغاية المرموقة ، وإلا فلا وصول .

* * *

وسيرى القراء أن مؤلف الرسالة يتناول المسألة من ناحية النظم الاقتصادية التى تتوحد بها المعاملة فى عدة أقطار ، وأنه يبحث — من ثم — عن النظام الاقتصادى الذى يسمح بتوحيد العملة فى العالم كله أو بتحويلها من أمة إلى أمة دون أن تعترضها الحواجز السياسية .

والمسألة على هذا مسألة قيود أو لا قيود .

أو المسألة بعبارة أخرى تتوقف على مقدار تدخل الحكومات بسياستها فى تقييد المعاملة داخل البلاد وخارجها .

وعلى هذا تنقسم المعاملات الاقتصادية — على حسب موقف الحكومة منها — إلى أربعة أقسام :

قسم تستولى فيه الدولة على وسائل الإنتاج وتملكها ولا تسمح بالملكية لغير الدولة فى المرافق القومية .

وقسم تسيطر فيه الدولة على وسائل الإنتاج ولكنها لا تملكها ولا تحرم الملكية الخاصة على الأفراد أو الجماعات .

وقسم تتوزع فيه الثروة بين الرعية يملكونها أفراداً أو جماعات أو شركات ، ولكن الدولة تؤم بعض المرافق وترسم لبعضها خطط المشروعات التي تعرف أحياناً باسم مشروعات السنوات .

وقسم تنطلق فيه المعاملات ولا تتدخل فيه الدولة بخطة اقتصادية غير الخطط التي يختارها الملاك من الأفراد أو الشركات .

والواضح من التجارب التي مرت أمامنا من مطلع القرن العشرين أن القيود حيثما وجدت إنما هي قيود سياسية توجد في هذا النظام الاقتصادي كما توجد في سواه .

فالنظم الفاشية والنظم الشيوعية ضدان : ضدان في مبادىء الحكم وضدان في مبادىء الاقتصاد ، لأن الفاشية تؤمن بالعصبية القومية والقواعد الدكتاتورية التي تنادي الشيوعية بإنكارها ، ولأن الفاشية لا تقرر ملكية الدولة لجميع المرافق العامة كما تقررها الشيوعية .

فهما ضدان في قواعد الحكم وقواعد الاقتصاد ولكنهما مع ذلك تتشابهان في القيود أو في تقييد الصناعة والثروة كلها بمشيئة الدولة .

فليست النظريات الاقتصادية هي المسألة الجوهرية هنا بين النظامين ،

وإذا المسألة الجوهرية هى خطة الحكومة المقيدة لأعمال رعاياها ، وكل ما استطاعه الحكام الشيوعيون فى تسخيرهم للصناعة قد استطاعه الحكام الفاشيون حينما أرادوه ، فلا يقال إن ثمرات الصناعة الكبرى عمل شيوعى لا يتحقق بغير النظريات الشيوعية ، لأن هذه النظريات ينكرها الفاشيون أشد الإنكار ويستطيعون مع ذلك أن يسخروا الصناعة الكبرى لسياسة الدولة كما يفرضونها عليها .

إن المسألة فى جوهرها إذن مسألة قيود أو لا قيود .

ومن البديهى إذن أن السياسة التى تقوم على التقييد لا ترفع القيود والحواجز التى تحول دون التعاون العالمى وتعترض طريق الوحدة العالمية ولا تنجح فى توحيد العملة أو تحويلها من أمة إلى أمة تيسيراً للتبادل بين مختلف البلدان ومختلف النظم السياسية .

وندع النظريات الاقتصادية والسياسية جانباً وننظر إلى الواقع فى كل قطر ملكت فيه الدولة زمام الثروة سواء بامتلاكها أو بالسيطرة على أملاك رعاياها .

فالواقع فى جميع هذه الأقطار أن الدولة التى تتصرف فى ثروة البلد تصرفها إلى غاية مقدمة على جميع الغايات ، وهى توفير السلاح وتحصين الحكومة فى وجه المعارضين لها من خارج بلادها وفى داخل تلك البلاد .

حدث ذلك فى ألمانيا ، وحدث فى إيطاليا ، وحدث فى اليابان وحدث فى روسيا ، وحدث فى كل بلد كبير أو صغير من بلاد القارات الخمس التى ملكت فيها الدولة تقييد المرافق الاقتصادية .

فهو لا يحدث لتطبيق نظريات اقتصادية أو تحقيق فلسفة اجتماعية ، ولكنه يحدث لتزويد الدولة بالقوة التى تحتمى بها من خصومها فى داخل البلاد وخارجها .

* * *

والحد الفاصل بين الحكومات التى تسيطر على المرافق العامة والحكومات التى لا تسيطر عليها يبيّن لنا جلياً أن الفارق السياسى هو الفارق المهم بين النوعين ، ثم تتبعه الفوارق الاقتصادية ، إذ الفارق بين هذين النوعين من نظم الحكم هو الفارق بين الحكومة المطلقة والحكومة الديمقراطية .

وليس اتباع الحكومة الديمقراطية لخطط التأميم أو التنظيم مما يلحقها بالحكومات المطلقة فى المبدأ أو فى التطبيق ، لأن التأميم أو التنظيم لا يحتكر الحكم لأشخاص بأعيانهم ولا يحجر على حرية التفكير حتى فى مسائل التأميم والتنظيم .

ومعظم ما عرفناه إلى اليوم من أغراض التأميم أو التنظيم يكاد يدور

على أغراض ثلاثة ليس منها غرض يعطل التعاون العالمى أو الوحدة العالمية .

وربما كان أهم هذه الأغراض الثلاثة إدارة المرافق العامة التى لا يستطيع الأفراد والشركات إدارتها لزيادة تكاليفها على أرباحها .

والغرضان الآخران أحدهما تريده الأمم للاكتفاء بالمواد الداخلية وتنشيطها للوفاء بالمطالب المحلية ، وثانيهما تريده الأمم للتوفيق بين محصولاتها ومواسم الطلب أو شروط المبادلة فى الأسواق العالمية .

وليست هذه المعاملات خلوا من عقباتها وموانعها التى تحول دون تيسير التعاون العالمى وتعميمه فى أوسع نطاق يريده المتعاونون عليه .

إلا أن هذه العقبات لا تأتى بجديد فى عالم التجارة ، لأنها موجودة من قديم الزمن فى سوق القرية وسوق المدينة وسوق الأمة قبل وجودها فى السوق العالمية .

والعقبة الكبرى دون هذه المعاملات جميعاً هى تسليم الثمن الميسر لصاحب البضاعة ، فمن كان عنده الثمن ميسراً حاضراً بين يدى البائع فلا عقبة فى معاملاته ، ومن عجز عن تسليم الثمن لسبب من أسباب القلة أو انقطاع الطريق أو تعذر المساومة فالعقبة قائمة حتى يزول السبب .

* * *

ولقد فرغت القرية من علاج هذه الأسباب بعلاجاتها المختلفة وهى :

(١) العملة .

(٢) أو المقايضة .

(٣) أو الرهن .

(٤) أو الضمان .

(٥) أو الخدمة سداداً للدين .

(٦) أو حساب الضائع والمفقود والإحسان .

ثم لجأت أخيراً إلى علاج يجمع بين مصالح الباعة والمشترين وهو جماعات التعاون التي يعتبر المشتركون فيها من البائعين ومن المشترين .

ولا يحتاج العالم إلى ابتداع علاج جديد غير هذه العلاجات التى طال عليها القدم ، ولـكنه يحتاج إلى الأساليب التى تمـكنه من تطبيقها فى نطاقه الواسع ، ويحاول الآن شتى المحاولات فيهتدى حيناً ويضل حيناً ولن يزال ردحاً طويلا بين الهدى والضلال .

ومهما يكن من صواب الآراء التى توحى بتلك المحاولات فالتجارب العملية حيلة ضرورية لا تغنى عنها محاولة يختارها أصحاب الآراء .

فهذه التجارب العملية هى التى تهدى كل أمة إلى اجتناب الجهود الضائعة فى تقدير لوازمها والموازنة بين ما تحتاجه من العالم وما يحتاجه العالم

منها ، واستمرار الاحساس بالنقص والتعويض من هنا تارة ومن هناك تارة أخرى خليق أن يوقظ الغافل ويرشد الضال ويصحح المخطىء عن جهالة منه أو لجاجة فى الباطل .

وإذا كانت المحاولات من أهل الرأى لا تغنى عن التجارب العملية فالأمر الذى لا شك فيه كذلك أن التجارب العملية لا تغنى وحدها عن محاولات أهل الرأى وعن اختيار الحلول التى تتمشى مع حلول الضرورة فتعجل خطاها وتقوم انحرافها ، وقد كان التساند بين ضرورات الواقع ومحاولات المدبرين والمتدبرين ديدناً طبيعياً يتكرر فى كل حركة من حركات التاريخ الكبرى ، ويصدق على أعمال الأفراد كما يصدق على أعمال الجماعات .

فالهيئات الدولية — لو لم تكن لها سلطة فعالة — تستطيع على الأقل أن تجمع الإحصاءات الدقيقة والبيانات الوافية وأن تضع أمام المسئولين فى كل أمة تقديراً نافعاً يلاحظونه فى استخراج محصولاتهم ومصنوعاتهم فلا تضيع الجهود عبثاً فى زيادة صنف لا يطلب أو نزارة صنف مطلوب .

والحواجز المصطنعة التى تقام بين المعسكرين المتقابلين لا تثبت طويلا أمام الضرورات الحقيقية التى يحسها الناس فى أرجاء الكرة الأرضية .

والأخطار الملفقة التى يخلقها الحاكمون لحماية أنفسهم تتطلب من الأمم فوق طاقتها وتدفعها جميعاً إلى أخطار حقيقية يعجز الحاكمون عن إخفائها .

* * *

ويغلب على اعتقاد خبراء السياسة أن فكرة « التعايش السلمى » خديعة يروجها الدعاة لها كسباً للوقت والسمعة وستراً للحذر والاستعداد من الجانبين ، وقد يكون المتشائمون من خبراء السياسة على صواب فى هذا الاعتقاد ، ولكننا نحسب دائماً أن الخداع فى هذه الدعوات السياسية دليل على وجود الرغبة الصادقة حيث كانت ، وأن التزييف دليل على الرغبة فى المعدن الصحيح ، فلو لم يوجد الراغبون فى الذهب والفضة لم يوجد المزيفون للمعدنين ، وقبل « التعايش السلمى » وجدت دعوات مثلها فى طبيعتها كالدعوة إلى تحرير الرقيق والدعوة إلى تقرير المصير والدعوة إلى إنصاف الضعفاء ، ولم يكن كل من نادى بهذه الدعوات خالص الطوية صادق النية ، ولم يكن النداء بها — مع هذا — خالياً كله من الصدق والإخلاص ، ولا نحسب الدعوة إلى « التعايش السلمى » بدعة بين هذه الدعوات فى كلا الأمرين ، فلا هى بالخديعة الخالصة ولا هى بالخير المحض المجرد من المآرب والشبهات ، وهكذا كانت وسوف

تكون دعوات بنى الإنسان ما دام ودامت معه نقائصه وعاداته ، وبخاصة فى السياسة ومنازعات الثروة والسلطان .

وعلى هذا الاعتقاد الذى لا فكاك منه ينبغى أن ندع البحث فى وجود سوء النية فإنه موجود على كل احتمال ، وإنما نبحث فى رجحان العوامل من الوجهتين : عوامل سوء النية وعوامل حسن النية ، أيهما أقوى وأضمن أن يرجح فى ميزان الحوادث وميزان الرغبات .

ومن المغالطة المكشوفة أن يقال إن الحذر غير موجود بين الداعين إلى « التعايش السلمى » فى أنحاء الكرة الأرضية ، وأبلغ من ذلك فى المغالطة أن يقال إن طلاب « التعايش » يتمنى كل منهم لصاحبه أن يعيش وأن يكتب له العيش الطويل . فما من فريق منهم إلا وهو يعلق رجاءه بزوال الفريق الآخر وضعفه عن الثبات على تقلبات الأحوال ، وما من فريق منهم يحسب أن الأمانى فى سلامة الفريق الآخر من عواقب هذه التقلبات .

إلا أن المغالطة التى تفوق جميع المغالطات أن يصطنع الباحث سيماء التسوية « العلمية » بين الجانبين . فإن الاختلاف بينهما أظهر من أن يحتمل هذا التظاهر الكاذب بالعدالة « العلمية » حيث لا عدالة فى تجاهل الواقع السافر لمن يريد أن يراه .

إن معسكر الشيوعية لا يأمن على نفسه مع بقاء الديمقراطية ، وأن معسكر الديمقراطية لا يأمن على نفسه مع بقاء الشيوعية ، وكلاهما على حذر من الآخر لا خفاء به ولا نكران له ولا شك فيه .

ولكنهما مع ذلك مختلفان أبعد اختلاف .

فإذا علمت أن أحداً يعقد العزيمة على هدم دارى و إهدار دمى فتربصت له فكلانا على هذا متربص بصاحبه ناظر إليه نظرة الحذر والعداء ، ولكننا لا نلام على خطأ واحد ولا نطالب بعمل واحد عند من يريد الإنصاف أو ينظر نظرة السواء .

وقيام الشيوعية على هدم المجتمعات التى تخالفها و إيمانها بأن الخير كل الخير فى تفكيك أوصالها وتعجيل زوالها حقيقتان لا تقبلان المغالطة ولا يكون — المتجاهل لهما إلا مغرضاً من البداية وهو يدارى الغرض متشيعاً جد التشيع تحت سربال العدل والمساواة .

فإذا قال الشيوعى إنه يؤمن « بالتعايش السلمى » فمعنى ذلك أنه يكف عن تنفيذ مذهبه أو أنه يرتاب فى صدقه ولا يؤمن ضربة لازب بانهدام المجتمعات العالمية فى وقت قريب ، ولا أمل فى نجاح الدعوة من قبله ، ما لم يكن قد عدل حقاً عن الكيد لمن يعايشهم ، معايشة حامية والتربص بهم تربص الوارث بمن يترقب موته و يعامله على هذا

الأساس ، وما هو بأساس صالح للمعايشة السلمية ، بل هو أساس المعاملة بين من يعيش ومن يموت ، أو بين الوارث والموروث المطبوع فيه .

ونحن لا نستبعد أن يكون المؤمنون بالشيوعية قد شكوا فى قواعد المذهب التى يبنون عليها نبوءاتهم عن مصير مجتمعات الأمم إلى الدمار العاجل . فإن لم تبلغ شكوكهم هذا المبلغ فلعلهم قد شكوا فى سرعة الوقت الذى يتم فيه الدمار المحتوم ورتبوا على التمهل فى الانتظار سياسة توافقه غير السياسة التى تتعجل الوقعة الحاسمة بين المعسكرين . ولكن قضية السلام العالمى لا تناط بهذه الشكوك فى قواعد المذهب ولا فى طول الأمد المقدور لتحقيق نبوءاته ، وإنما تناط قضية السلام العالمى بقوة العوامل التى تتعلق به وترجوه كما تناط بخشية الخطر من أهوال الحرب وسوء عقباها مع قلة جدواها . فإذا انتصرت هذه العوامل ونجحت فى المقاومة المطاولة جاز أن يتبدل — خلال هذه الفترة — كثير من القواعد والعقائد وأن تلوح المشكلات المعقدة وجوه من الحل المرضى ميسورة فى ظلال التعاون والسلام .

* * *

ومهما يكن من عوامل التفاؤل أو التشاؤم فى موضوع التعايش السلمى فهو موضوع متعدد الجوانب لا تتضح فيه الحقيقة من المناقشة

الجدلية التى تفرق ولا توفق وتنظر إلى ناحية ولا تنظر إلى غيرها ، لأن المناقشة الجدلية بطبيعتها حرب كلامية لا توافق « التعايش السلمى » الذى يستعد بكل عدة غير عدة الحرب بالسلاح أو الحرب بالكلام .

ومما طالعناه من بحوث المناقشة الجدلية فى هذا الموضوع ما يؤدى إلى نقيض الفكرة التى أراد الكاتب أن يثبتها ، لأنه يثبت استحالة التعايش السلمى وهو يريد أن يثبت أنه ممهد السبيل غير مستحيل .

ولعلنا لا نجد مثلا لهذا الأسلوب من المناقشات الجدلية أظهر ولا أشهر من مثل الرسالة التى ألقها الأستاذ أندرو روذشتين الروسى المتجلنز مدرس الشئون السلافية بجامعة لندن وأطلق عليها اسم الموضوع نفسه وهو موضوع التعايش السلمى[1] وجعل غايته كلها فى الرسالة إظهار عيوب تقابل العيوب التى يذكرها مخالفوه فى الرأى والخطة السياسية .

فإذا قيل مثلا إن البلاد التى يسيطر عليها الروس يديرها أناس يخضعون للدولة الروسية قال : ألم تكن الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد بعينها تخضع للدولة الألمانية أو الدولة النمسوية قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية ؟

وإذا قيل إن الشعوب فى أوربة الشرقية تقمع بشدة وتسود فيها

---

(1) Peaceful Co - existence by Andrew Rochshtein.

نظم الجاسوسية والسلطة المطلقة قال : ألم تكن رومانيا وبلغاريا والمجر وألبانيا وبولنده تحكم بأمثال هذه النظم قبل قيام الحكومات الحاضرة فيها .

وإذا قيل بأن الشيوعية لا تقبل التعاون مع غيرها لأنها تؤمن بضرورة زوال المجتمعات الأخرى قال : ألم يكن دعاة الديمقراطية والاشتراكية يؤمنون باقتراب اليوم الذى تشيع فيه مبادىء الديمقراطيين والاشتراكيين بين جميع الشعوب ؟

وتقاس على ذلك سائر الحجج التى يدعم بها رأيه ويثبت بها إمكان التعايش السلمى بين المختلفين فى الأحوال الاقتصادية ، فإذا هو يثبت نقيض ذلك لأن العيوب التى استند إليها لم تخلق فى العالم تعايشاً سلمياً بل خلقت فيه حربين عالميتين وخلقت معهما من الفتن والقلاقل والمنازعات ما يحول اليوم دون التعايش السلمى المأمول .

وإذا كانت الأحوال الأولى قد أشعلت نيران الحروب والفتن فالأحوال التى تشبهها تشعل نيراناً مثلها ولا ينتظر أن تحقق « التعايش السلمى » وتمهد الطريق للتعاون والوئام ، أو تقنع الناس بغلبة السلم على الحرب فى المستقبل القريب أو البعيد .

ومن المغالطات أن نضرب المثل بالاشتراكية والديمقراطية لنقول

إن الاشتراكيين والديمقراطيين يؤمنون بانتشار مذاهبهم فى المستقبل وانهم والشيوعيين فى هذه العقيدة سواء .

فإن الاشتراكيين والديمقراطيين لا يؤمنون بضرورة هدم المجتمعات ومحو الطبقات لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولكنهم يؤمنون بالتطور والإصلاح وإمكان التعاون بين الطوائف والجماعات فى الأمة الواحدة بالتقريب بينهما ومنع التفاوت الشاسع بين أرزاقها وحقوقها ومصادر نفوذها ، ولا مشابهة بين الاشتراكية والديمقراطية ، وبين الشيوعية فى هذه الخطة ، لأن الشيوعية الماركسية لا تؤمن بوسيلة سلمية قط لإقامة المجتمع الذى تريده وتنبىء عن قيامه لا محالة على أنقاض المجتمعات الحاضرة ، وكل ما فى الأمر من خلاف بين الشيوعيين فى هذا فهو الخلاف بين التعجيل الصريح وبين التأجيل والانتظار على تربص وانتظار . ولا سبيل إلى التعايش السلمى فى كلتا الحالتين :

فالمتعجلون أعداء صرحاء لا هوادة بينهم وبين مخالفيهم ، ولن يتعايش الأعداء والأعداء فى سلام .

والمتربصون مثلهم كمثل الدائن وصاحب التركة ، ينتظر موته ويتفق عليه مع الوارث قبل مماته ، فهو ميت ميت لا محالة ، ولا تعايش هنا بين

شركاء فى الحياة والبقاء ، وإنما هو عيش من جانب واحد فى انتظار الموت لمن عداه !

* * *

كلا ! لا سبيل إلى التفاهم على الوفاق الصحيح من طريق المناقشة الجدلية وإخفاء الحقائق والأباطيل من هنا أو هناك . فإن المناقشة الجدلية حرب كلام وهذا الموضوع موضوع سلام .

إنما يتم « التعايش السلمى » بكشف جميع الحقائق وكشف جميع الأباطيل .

إنما يتم بالوقوف على الموانع والعقبات والعلم بطبيعة هذه الموانع والعقبات .

والأمر الذى لا تجدى فيه المغالطة فى المسألة كلها أن الدواعى إلى التعاون العالمى فى هذا العصر كثيرة متجددة آخذة فى الازدياد ، وأنها ضرورية تنساق إليها الأمم باختيارها وبغير اختيارها ، ولكن الموانع والعقبات التى تحول دون التعاون كثيرة كذلك فى أرجاء العالم بأسره ، وأنها عصية التذليل لا تستغنى عن الجهود الكبيرة لتذليلها وإضعاف أثرها ، وأنها على كثرتها وصعوبتها ليست من نوع واحد وليست مما يتيسر تذليله بوسيلة واحدة . بل منه ما هو أساسىّ لا يزول إلا بزوال

القاعدة التي يقوم عليها ، ومنه ما يرجع إلى عيوب الأحوال العامة لا يتأتى صلاحه إلا إذا حسنت هذه الأحوال وتقدمت مع تقدم الزمن من السنن العتيقة البالية إلى السنن التى توافق العصر وتتمشى مع اتجاهه إلى الوحدة العالمية والتضامن العادل بين الأمم الإنسانية .

والموانع الأساسية هى التى تجعل التطاحن بين المجتمعات قاعدة محتومة ولا يتخلى المتعلقون بها عن العمل العدائى إلا ذا تخلوا عن القاعدة التى يبنون عليها كل عمل يعملونه سراً وعلانية .

والموانع التى ترجع إلى الأحوال العامة هى الموانع التى تصحب كل عمل إنسانى من النقص والأنانية وإيثار النفس والأهل على الخلق كافة واستغلال الجاه فى خدمة المنافع الخاصة وإعلان شىء وإبطان سواه فى خدمة المبادىء العليا .

وليست العقبات من هذا القبيل وليدة اليوم ولا هى مما يزول غداً كل الزوال ، ولكنها صحبت الإنسان فى عمله لذات نفسه وعمله لأهله وقومه ، ولا تزال تصحبه حيث كان ، لا يصلحها إلا ما يصلحه ولا يخفف ضررها إلا ما يخفف كل ضرر اجتماعى من تطور الأخلاق وتطور الضمانات التى تكف عدوان المعتدى وتكفل للمصاب بالضرر أن يدفعه عنه بقوة العرف والقانون أو بقوة الاتحاد بين المشتركين فى المصاب الواحد ، وعلى

هذه الوتيرة زالت عقبات كثيرة بالأمس وتزول غداً عقبات كثيرة لا مناص من زوالها مع تبدل الأحوال .

ولنرجع إلى مثل القرية التى عالجت شئونها من قديم الزمن فى مشكلات العملة والمقايضة والرهن والضمان وسائر ما هنالك من أشباه هذه المشكلات .

فالتاجر الذى يملك فى هذه القرية ما لا يقرضه لأناس من أهلها ويشارك به أناساً آخرين فى الزرع والماشية يكسب بهذا المال جاهاً يستغله فى المشروع وغير المشروع من مآربه ولباناته ، وقد يستغله فى ابتزاز الحقوق وهتك الأعراض وإيذاء الأبرياء ، ولكنه لا يجعل هذا العمل قاعدة يعلنها ولا يعترف به إذا اتهمه به أحد من ضحاياه ، ويختلف نصيب التاجر من هذا الجاه باختلاف القرى واختلاف الآداب والعلاقات بين أهلها ، فيستطيع فى قرية ما يعجز عنه فى قرية أخرى ، وقد يصبح الجاه ضريبة فى عنقه يؤديها لمن يحترم جاهه ويقبل مكانته بين عشيرته ، وقد يصبح ولا جاه له بينهم إذا عرفوا كيف يستغنون عن تجارته وكيف يتبادلون البيع والشراء بينهم على سنة التعاون وتكافؤ المنافع والصفقات .

إن هذه « الأحوال العامة » فى القرية لهى من معدن الأحوال العامة فى الدنيا العريضة بما رحبت ، ولعلها هى هى بعد تكبير الأحجام والأرقام وامتداد المسافات والأقوام ، والأعوام .

كانت الدولة العظيمة قبل مائة سنة تسيطر — كتاجر القرية — على أسواق الدنيا وتكسب بعدتها وعتادها جاهاً يتيح لها أن تسخر شعوبها تسخير الأرقاء ، وأن تستفيد من حاجاتهم إليها ما يستفيده التاجر من حاجات العملاء ، فأصبحت الدولة العظيمة وهى اليوم عاجزة عما كانت تقدر عليه قبل مائة سنة وقبل عشرين سنة ، وتغيرت أمور كثيرة فى الدنيا قبل أن يتم هذا التغيير :

أحد هذه الأمور الكثيرة أن الدولة العظيمة أصبحت دولا عظاماً تتنافس فيما بينها وتحد كل منها من إرادة غيرها كما تحد من قدرتها :

بعض هذه الأمور الكثيرة أن القابضين على أزمة الدولة فى داخلها تغيروا وتغيرت مصالحهم فى حكم أنفسهم وحكم الشعوب التى دخلت فى حوزتهم .

وبعض هذه الأمور الكثيرة أن السيادة على الشعوب بالقوة والقسوة أصبحت من الصفقات الخاسرة التى تزيد كلفتها على غنيمتها .

وبعض هذه الأمور الكثيرة أن المغلوبين عرفوا حقوقهم وعرفوا حاجة الغالبين إليهم وعرفوا بينهم روابط من الشكاية المشتركة والمقاومة المشتركة لم تكن معروفة لأسلافهم .

وجملة هذه الأمور تجيز لنا أن نوازن بين عوامل التضامن العالمى

وعوامل الفرقة والشقاق فلا نبالغ إذا قلنا إن الأولى راجحة على الثانية ، لأن عوامل التضامن مقبلة متقدمة وعوامل الفرقة والشقاق مدبرة أو مترددة تنكص على عقبيها كلما اغتصبت خطوة من خطوات الإقبال الموقوف والتقدم المصطنع .

ونضيف إلى ذلك أن عوامل الفرقة والشقاق تتفتح للأمل سواء كانت من العوامل الأساسية أو من عوامل الأحوال التى سميناها بالأحوال العامة .

فالعوامل الأساسية تشك فى قواعدها ولا تستقر على أساسها ، وكلما تفاقم أمامها خطر الفرقة والشقاق وأحاطت بها قوة التضامن بين الأمم فى الخطر والسلامة زاد ذلك فى شكوكها ولم يرجع بها إلى يقين تثبت عليه .

والأحوال العامة تنتقل من تجربة إلى تجربة فى حل المشكلات وتطبيق حلول القرية على حلول الدنيا المعمورة بما رحبت ، ولا نتوسع فى تعداد ضروب التعاون التى يتطلبها التضامن بين أمم العالم الإنسانى جملة ، أو التى يتطلبها كل عضو من أعضائه على حدة ، لأن هذه الرسالة التى نقدمها مقصورة على التعاون الاقتصادى ، كما يدل عليه عنوانها ، ولكننا نقصر القول على تدبير التعاون بوسائل القرية الصغيرة

ووسائل القرية الواسعة — أى الدنيا المعمورة — وهى العملة والمقايضة والرهن والقرض والضمان والخدمة فى مقابلة العمل وما إليها ، فلا نحسب أن أمة من الأمم لا يمكن أن تعان بوسيلة من هذه الوسائل ، ولا نحسب أننا نحتاج إلى بيان أكثر من فهم كلمة « التعاون » لنفهم أنه يجب ألا يكون صدقة من عزيز لذليل أو سخرة يتسلط بها القوى على الضعيف ، وهو فى الواقع ليس بالصدقة لأن اتخاذ الحيطة لدفع الوباء الاجتماعى منفعة لمن يتخذ تلك الحيطة ولمن تشمله الوقاية من الوباء ، وهو كذلك ليس بالسخرة التى تسلب الضعيف حريته وكرامته ، إذ لا تعاون بين المسخر وضحية التسخير ، بل ذاك فائدة من ناحية وسلب من ناحية أخرى يمتنع فيها التعاون على شرعة الرضى والكرامة .

فليكن العمل إذن تعاوناً ينفى مذلة الصدقة كما ينفى مذلة السخرة وليكن بعد ذلك ما يكون فهو لن يكون إلا تدبيراً مشتركاً على أيدى الهيئات المختصة لحل مشكلات العملة والمقايضة والرهون والقروض والضمانات والخدمات ، وسائر المبادلات على علم بالإحصاء الصحيح وموازنة عادلة بين المطلب والعوض من كل مشترك فى هذا التضامن الإنسانى عامل على هذه الوحدة الإنسانية .

* * *

« و بعد » ... فنحن نعود قبل اختتام هذه المقدمة فنقرر أن الوحدة

العبارة صعبة والمهمة يستحيل أن يشاء من زاويتين : إحداهما زاوية مكرى
على حالة العصر الحاضر كما نعرضها لنا أطوار السياسة وعلاقات الجهة
ومخترعات العلوم وعجائب المواصلات ، وإما أن نسميها زاوية الرقي
المحسوسة وليس في مشاهداتها المحسوسة مجال لاختلاف الآراء ، أو
تقارب أطوار العلم وتعاقبها في جوانب الحوادث حقيقة من حقائق التي
لا يتماراها رأيان .

والزاوية الأخرى — وإنما أن نسميها بالزاوية النظرية أو المثالية —
تدخل بنا في فلسفة التاريخ ونتدين بها كما يتدين بها نحونا ، ولكنها
من مسائل النظر التي لا تتفق فيها جميع الآراء .

فهذه الزاوية النظرية تبدي لنا وحدة العلم أو تقارب أطوار التمرين
سلكه كأنه نتيجة متطورة لحوادث الماضي من أقدم تواريخه التي نعي
ذاكرة الإنسان . ويعزز هذا الاعتقاد أن عوامل النزاع وعوامل الإلف
معاً في تلك التواريخ لا تميل أن تتوالى على النهج المؤدي إلى تلك
الغاية : غاية الوحدة العالمية .

وما يعوق مؤلف هذه الرسالة تسلك الوحدة العالمية من هذه الزاوية
يقينها أو يقتضيها ، ولكنه يوجه عينه إلى واقع الحاضر كما نحسبه ونشعر
به يعد يوم وسنة بعد سنة نحو الغاية العالمية إلى ما قبل ستين ، وإلى

الآراء النظرية ما استطاع مكتفياً بوقائع العيان كما تحصيها محاضر السجلات الرسمية ، فلم تدع رسالته هيئة من الهيئات العالمية المتحدة إلا تناولها واجتهد فى تعليل أسباب نجاحها أو تقصيرها ، ومنها صندوق النقد والبنك الدولى ولجنة التعاون الاقتصادى ومشروع مارشال واتحاد دول الفحم والصلب ولجنة أمريكا الجنوبية ولجنة تنمية التجارة وما نحا نحوها من اللجان والهيئات .

وقد تخللت كلامه عنها تعليقات شتى من تعليقات الرأى التى لا ينعقد عليها الإجماع ، ثم خلص منها جميعاً إلى خلاصتين لا اختلاف عليهما فيما يتمناه طلاب الوحدة الإنسانية و إن اختلف عليها المختلفون فيما يتناولونه بالفكر والتقدير .

فخلاصة البحث عند المؤلف أن الحواجز بين الكتلتين الشرقية والغربية لا تحول دون السعى إلى تحقيق التعايش السلمى بل « التعاون الاقتصادى » وهو مرحلة أقرب إلى الوحدة الإنسانية من مجرد «التعايش» واحتمال كل فريق أن يعيش الفريق الآخر إلى جانبه فى سلام ، لأن التعاون يتجاوز الرضى بالعيش معاً إلى الرضى بالعمل معاً على تحقيق غاية واحدة ، ومما حدث بعد سنة ١٩٥٤ التى انتهت إليها مباحث المؤلف أن الكتلتين اشتركتا فى مؤسسات ثقافية كانت الكتلة الشرقية تقاطعها

قبل ذلك ، وأن بولونيا اشتركت فى أعمال التعاون الاقتصادى أى التى أشار بها المؤلف فى رسالته وهى من الكتلة الشرقية ، وأن عدد « المحايدين » المتوسطين بين الكتلتين يزداد فى السنتين الأخيرتين .

وخلاصة بحث المؤلف فيما عدا الحواجز بين الكتلتين أن حواجز التعاون بين الكتلة الغربية والأمم التى لا تدخل فى نطاق إحدى الكتلتين لا تزال قائمة متخلفة من بقايا الماضى وذكرياته ، فإن الأمم التى استقلت بسيادتها حديثاً تتوجس من المعونة الأجنبية وتخشى أن تعود بها إلى « فقدان السيادة » فى صورة من الصور تتغير فيها الأسماء ولا تتغير المسميات . فإذا قامت هذه الحواجز دون التعاون المنشود فمن الواجب — فى رأى المؤلف — رفعها باجتناب الصبغة السياسية وعلاج المسألة كلها على أساس التنظيم والإدارة كما يحدث فى مسائل الأفراد المتعاونين . معزل عن سلطان الدول وعن المساس بسيادة الشعوب المستقلة .

فلا بأس من القطيعة بين الكتلتين ، ولا بأس من غلبة المخاوف والمطامع فى علاقات المعونة العالمية خارج الكتلتين .

وإذا كانت الهيئات المتحدة التى تولت هذه الشئون قد بلغت القليل من غاياتها ولم تبلغ الكثير منها ، أو كانت قد عجزت كل العجز عن المضى فى طريقها — فليس هذا أو ذاك بالعجيب المخالف المعهود من أعمال الناس فى المشروعات الضخام ولا سيما المشروعات التى يمتد نطاقها إلى العالم

كله وتبتدىء المحاولة فيها للمرة الأولى ، بل العجيب ألا يحدث هذا وذاك وألا يعرض الخلل والتقصير لهيئات جديدة مهما يكن من شأنها فهى محاولات تقبل المراجعة وتجارب تصح أو لا تصح بالتطبيق بعد التطبيق ، ولم يزعم أحد قط أنها الطبعة الأخيرة من جهود بنى الإنسان فى هذا المضمار .

وحسبنا من أمارات الفلاح وبشائر الأمل أن النظرة المثالية والنظرة الواقعية العملية فى هـذه الشئون تتلاقيان وتتقابلان ، وأن أحكام الضرورات وأحلام ذوى الأحلام تنتهى إلى نتيجة واحدة فى أمر الوحدة الإنسانية آخر المطاف ، وليس أدل على هذا الاتفاق بين أحكام الضرورة وأحلام الأحلام من أن تقرأ فى هذه الرسالة — بقلم المؤلف الواقعى — أن المعونة بين الأمم فى هذا العصر ليست فريضة من فرائض المروءة والإيثار أو « الغيرية » وحسب ، ولـكنها خطة محتومة لا محيد عنها لمن يعالج الأمور بالسياسة العملية .

وإنه لمن العسير أن يتفاءل الإنسان بين زلازل الفتن والمنازعات ، وإنه لأعسر من ذلك جداً أن يتشاءم حين ينظر إلى الأفق البعيد فيرى أمامه وحدة إنسانية يقول الواقعيون إنها ضرورة عملية ويقول المثاليون إنها غاية الآمال .

عباس محمود العقاد